

**ملخص الشبكة المشتركة للتعليم في حالات الطوارئ الآيني**

**موجز المجالات الموضوعية: حقوق الإنسان**

**التعريفات:**

تعد حقوق الإنسان **وسيلة للحفاظ على الكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان هي حقوق عالمية لا يمكن التفريط فيها، حيث لا يمكن منحها لأحد أو سلبها منهم. وفي سياق الطوارئ، يكون لحقوق الإنسان مثل عدم التمييز والحماية والحق في الحياة الأولوية المباشرة التي تُبّدى على غيرها من الأولويات. أما الحقوق الأخرى فيمكن أن يتم العمل على إحقاقها بشكل تدريجي بناء على الموارد المتاحة. وبما أن التعليم ضروري لتحقيق الحماية وعدم التمييز والبقاء، يجب أن يكون من حقوق الإنسان ذات الأولوية.**

القانون الدولي لحقوق الإنسان **هي مجموعة الاتفاقيات القانونية الدولية والمعايير المتعارف عليها التي تحكم التزامات الدول باحترام وحماية وإحقاق حقوق الإنسان في جميع الأوقات، بما فيها أوقات الطوارئ. يطبق القانون الدولي الجنائي والقانون الدولي لحقوق الإنسان حتى في أوقات النزاع. تعمل هذه الإتفاقيات والمعايير على تنظيم الوضع في حالات الاقتتال وحماية المدنيين وتحميل المسؤولية للجهات التي يمكن أن تتحدى الحكومات أو تحل محلها أو تتصرف نيابة عنها. يحدد قانون اللاجئين الالتزامات الرسمية نحو المهجرين عبر الحدود الدولية بسبب الخوف من الاضطهاد والنزاع المسلح. وبحسب القانون الدولي لحقوق الإنسان، تتحمل الدولة مسؤولية احترام وحماية وإحقاق حقوق الإنسان لجميع الأفراد القاطنين ضمن حدودها، أو نطاق تأثيرها. وهي تقوم بذلك من خلال دستورها، والقوانين الوطنية، والسياسات، وتخصيصات الموازنة والمصادقة على اتفاقيات الحقوق الدولية، والحفاظ على المساءلة، وحكم القانون والقدرة على الوصول للعدالة. تعتبر العلاقة بين الفرد (صاحب الحق) والجهة المسؤولة (الدولة) هي الأهم في مجال حقوق الإنسان. ومن الناحية الأخرى تتحمل الدول وأفراد المجتمع الدولي الحق ومسؤولية المساعدة أو التدخل إن لم تكن دولة من الدول قادرة على الوفاء بالتزماتها.**

حقوق الإنسان كمجال موضوعي

**حقوق الإنسان في أوقات الطوارئ هي ذاتها حقوق الإنسان في جميع الأوقات وجميع الحالات، فهي لا تختفي ولا يمكن أن يتم التخفيف منها أو تعليقها. ولكن، قد يكون من الضروري أن يتم ترتيب هذه الحقوق بحسب الأولويات في المراحل المبكرة من حالات الطوارئ والإقرار بأن ضمان هذه الحقوق سيتم بشكل تدريجي، لأن التحديات التي تواجه تأمين الحقوق تتفاقم في حالات الطوارئ، ويتضاعف خطر انتهاك هذه الحقوق. ولكن من الأهمية بمكان أن نتذكر أن حالات الطوارئ يمكن أن توجد أحداثا تؤدي إلى ترسيخ ثقافة حكم القانون على المدى الطويل. مما يعني أن حالات الطوارئ، بالرغم من المآسي المرتبطة بها، قد تمثل نافذة أمل.**

**يعتبر الحق في التعليم واحدا من حقوق الإنسان، وغاية بحد ذاته، حيث يعمل التعليم على ضمان أن يحقق الأفراد أقصى ما بإمكاناتهم وأن يطالبوا بحقوقهم. يوفر التعليم الحماية والهيكليات اللازمة في أوقات انعدام الاستقرار، ومساعدة الأطفال والفئات الهشة على الحفاظ على حياة طبيعية وبناء الأسس الأفضل لمستقبل أفضل. لا يرتبط التعليم فقط بالقدرة على الوصول للخدمات التعليمية، ولكنه يرتبط أيضا بالجودة، لأن الأطفال إن لم يتعلموا شيئا فلن يكون لمعدلات الالتحاق أي معنى. والبند الرئيسي هنا هو عدم التمييز، والقدرة على الوصول للتعليم الأساسي في جميع الأوقات. أما الأجزاء الأخرى من التعليم مثل التعليم الإعدادي والثانوي، فيمكن أن يتم تأمينها بالتدريج.**

**يمكن أن يتم وصف معنى ومحتوى الحق في التعليم من خلال استخدام رسم توضيحي بسيط، يتألف من أربع أجزاء، يستخدم لتوضيح المعايير المطبقة وضمان جودة تعليم عالية في جميع الأوقات:**

* **توفر التعليم: يجب أن تعمل الجهات المسؤولة على توفير التعليم الجيد والإلزامي والمجاني لجميع الأطفال، وحتى السن المحدد، وضمان تمتع هؤلاء الأطفال بمدارس آمنة وبنية تحتية ومرافق مناسبة، وأهمها وجود المعلمين المدربين.**

* **القدرة على الوصول للتعليم**: يجب أن تعمل الجهات المسؤولة على إلغاء جميع مظاهر التمييز بحسب الأسس المحظورة الدولية؛ وهي الأصول الإثنية، الوضع الاقتصادي، الإعاقة، والجنس، وغيرها من الأسس. يجب أن يكون التعليم مجانيا، ويجب أن يكون الطلاب قادرين جسديا على الوصول للمدرسة، وأن يتمتعوا بالحماية فيها من أي هجوم.
* **التقبل**: يجب على الجهات المسؤولة أن تعمل ضمان التعليم للأطفال والأهل والمعلمين، وأن يكون المحتوى التعليمي والأساليب المستخدمة مقبولة. كما يجب على الجهات المسؤولة أن تضمن احترام التعليم لحقوق الجميع وأن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأقليات والسكان الأصليين.
* **إمكانية التكيف**: يجب على الجهات المسؤولة أن تعمل على ضمان إمكانية تكييف التعليم بحسب وضع الأطفال وقدراتهم، تتسبب حالات الطوارئ في زيادة الشعور بالضعف والهشاشة إضافة للشعور بالعجز والتشتت وواقع التهجير لشهور وسنوات.

تنطبق هذه البنود الأربعة بالتساوي في أوقات الحرب والسلم، والنزاعات والكوارث. وتعكس حقوق الإنسان هذه البنود، وهي تتصدى لقضايا اللامساواة وتُعلّم المواطنة والقيم المشتركة والسلم والمصالحة، ويمثل تحقيقها عملية وغاية بحد ذاتها.

**تصدي الحد الأدنى لمعايير الشبكة المشتركة للتعليم في حالات الطوارئ لحقوق الإنسان**

فيما يلي بعض الأمثلة على الطريقة التي يتم فيها دليل الحد الأدنى لمعايير الآيني بنشر حقوق الإنسان:

* **المعايير الأساسية**. تركز هذه المعايير على النهج القائمة على حقوق الإنسان من أجل الحد من التمييز، وإيجاد فهم مشترك لضرورة أن يكون التعليم متاحا ومقبولا للجميع، كما يجب أن يكون قابلا للتكييف. تركز هذه المعايير على حق أفراد المجتمع في المشاركة، بشكل لا ينضوي على أي شكل من أشكال التمييز، وفي التخطيط للتعليم والتنسيق والتنفيذ دون إعفاء الجهات المسؤولة الرئيسية إضافة إلى الدولة. تركز هذه الفئة على الحاجة للتصدي لمسائل حقوق الإنسان في عمليات التقويم والاستجابة ومتابعة وتقييم المبادرات التعليمية، وقياس جميع البيانات بحسب المعايير القياسية والبنود الدستورية والالتزامات القانونية على المستوى الوطني والدولي.
* **امكانية الحصول على التعليم و البئية التعليمية**. يسلط هذا المجال الضوء على النقاط الأساسية الواردة في جميع الأطر والوثائق القانونية الدولية التي تتناول حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التعليم والحماية في حالات الطوارئ.
* **التدريس والتعلم**. يركز هذا المجال على ضمان الحفاظ على حقوق المتعلمين والتصدي لها من خلال المناهج وعمليات التعليم والتقويم، كما يسلط الضوء في ذات الوقت على الحاجة لإدخال مواضيع حقوق الإنسان والسلم والمواطنة في برامج التعليم النظامي وغير النظامي.
* **المعلمون وسائر العاملين في التعليم.** يركز هذا المجال على أهمية عدم التمييز في اختيار وتعيين المعلمين، وضمان أن تكون قواعد السلوك وظروف العمل قائمة على المعايير الدولية لحقوق الإنسان والحفاظ على حقوق المعلمين والعاملين في سلك التعليم في جميع الأوقات.
* **سياسة التعليم**. يقر هذا المجال بأن المسؤولية الكبرى في ضمان الحق في التعليم تقع على عاتق الدولة، وأن على الدولة أن تضع القوانين، والأنظمة والسياسات التي تتوافق مع المعايير الدولية التي تقر بهذا الحق في جميع الأوقات. تركز هذه الفئة على واجب الدولة في ضمان تمكين الجهات المسؤولة وفهم حقوقهم وكيفية المطالبة بها.

إرشادات إضافية

**ينطبق قانون حقوق الإنسان في حالات الكوارث والنزاع، ويشدد القانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع على ضرورة ضبط الاقتتال وحماية المواطنين وتحميل المسؤولية للجهات الفاعلة التي يمكن أن تتحدى سلطة الدول أو تستبدلها أو تعمل بالنيابة عنها. ولذا فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يحكم العلاقة بين البشر وبين الأفراد والدولة في ذات الوقت؛ ويمكن أن تعتبر انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان جرائم تنضوي على مسؤولية جنائية. يعتبر** قانون اللاجئين **جهة قانونية ثالثة تنظم واجبات الدول المضيفة والسلطات المشرفة على مخيمات اللاجئين والمجتمع الدولي والجهات الفاعلة في مجال الإغاثة الإنسانية في حماية ورعاية المجموعات السكانية المهجرة خارج البلاد. أما المهجرون داخل البلاد، فيجب أن يتمتعوا بذات الحماية التي يتمتع بها الآخرون بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.**

**تتحمل الدول مسؤولية الإطلاع على القانون الدولي والعمل بموجبه، كما تتحمل الجهات الفاعلة الإنسانية والجهات الأخرى التي تتولى المسؤولية بشكل مؤقت أيضا. ولذا فإن تثقيف الجهات الفاعلة الأساسية بحقوق الإنسان وآخر المستجدات في هذا المجال هو أمر في غاية الأهمية.**